من الآراء الصرفية لتاج الدين السُّبْكِيّ في كتابه (طبقات الشافعية الكبرى)

أيمن عبد الستار راشد

كلية الآداب جامعة حلوان

المُسْتَخْلَص

هذا بحث بعنوان : من الآراء الصَّرفيَّة لتاج الدين السُّبْكِيّ في كتابه (طبقات الشَّافعيَّة الكُبْرى) ، و موضوعه علم الصرف .

و قد دفعني إلى هذا البحث ما وقفت عليه في الكتاب من مسائل صرفية جديرة بالبحث و الدَّرس .

و أهدف من بحثي هذا إلى تحديد الآراء الصرفية التي قال بها ابن السُّبْكِيّ في طبقاته الكبرى ، و بيان مدى موافقتها أو لمخلفتها لعلماء الصرف المتقدمين عليه ، و قد اكتفيت في هذا البحث على آرائه في باب النسب ؛ لأبرهن به على ما يحويه كتاب الطبقات من آراء صرفية لمُصنِّفه تستحق البحث و الدرس ؛ للوقوف على أهميتها في الدرس الصَّرفي .

و قد اتبعت فيه المنهج الوصفيّ القائم على التحليل ، فأورد المسألة كما وردت بالطبقات ، ثم أقوم بتحليلها ، و بيان آراء السبقين في المسألة ؛ لأخلص إلى مدى موافقة ابن السبكي أو مخالفته لتلك الآراء .

و قد جاء البحث في مقدمة ، و مبحث واحد ، و خاتمة .

الكلمات المفتاحية : الآراء الصَّرفيَّة ؛ ابن السُّبْكِيّ ؛ طَبَقَات الشّافعيّة

Abstract

This conclusion is a research entitled: From the pure opinions of Tajeddine Al-Subki in his book (The Great Layers of Shafi'i), and its subject is the science of exchange. I was prompted to this research by the pure issues that I stood for in the book worthy of research and lesson. My aim of my research is to identify the pure opinions that Ibn al-Subki said in his great classes, and to

indicate the extent to which they agree or to succeed the pure scientists applying to him, and I have merely expressed his opinions in the section of descent, to prove the pure opinions contained in the book of classes for his work worthy of research and lesson, to determine its importance in the pure lesson.

I followed the descriptive approach based on analysis, stating the issue as it was mentioned in the layers, and then analyzing it, and expressing the opinions of the two forerunners in the matter, to conclude the extent to which Ibn al-Subki agreed or disagreed with those opinions. The search came in the introduction, one research, and the conclusion.

مُقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، و الصَّلاة و السَّلام على سيدنا محمد النَّبيّ العربيّ الأمين ، صلَّى الله و سلّم عليه ، و على آله ، و صحبه أجمعين ، و من اقتفى أثره إلى يوم الدِّين . و بعد ؛

فإن موضوع هذا البحث من الآراء الصَّرْفِيَّة لتاج الدين السُّبْكِيّ في كتابه (طبقات الشَّافعيَّة الكبرى). و كتاب الطبقات يضمُّ بين صفحاته علومًا مختلفة ، فعَنْه يقول محققا الكتاب : على الرغم من " اشتغال ابن السُّبْكِيّ بالفقه و الحديث و التاريخ ، فقد احتفل بعلوم اللسان العربي ، و أفسح من صدر كتابه الطبقات لمسائل النَّحو و الصَّرف و البلاغة و العروض "[1] ، و لعلّ هذا ممّا يدفع إلى بحث هذا الكتاب و دراسته من قِبَل دارسي علوم العربيَّة .

(1) مقدمة التحقيق – ص 13 .

الدَّوافع إلى هذا البحث :

لقد دفعني إلى البحث في هذا الموضوع أمورٌ ؛ منها :

1 – ما جاء في مقدمة الكتاب على لسان مُصَنِّفه حين قال : " و هذا كتاب حديث و فقه ، و تاريخ و أدب ، و مجموع فوائد تَنْسِل إليه الرغبات من كل حَدب ، نذكر فيه ترجمة الرجل مستوفاة ، على طريقة المحدِّثين و الأدبا ، و نورد نُكَتًا تسحر عقول الألبَّا "[2] ، فإذا برغبتنا تنسِل إلى بعض تلك الآراء الصَّرْفِيَّة التي حواها الكتاب.

2 – ما اقترحه الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي – طيَّب الله ثراه – في دراسته عن ابن الشَّجري و أماليه حيث قال : " فإذا كان لصاحب هذه الدّراسة أن يقترح، فإنه يرى أن تُجمع مسائل النحو من بطون كتب العربية المختلفة ، فإن مجازَ كتب العربية مجازُ الكتاب الواحد ، ففي كتب التفسير ، و علوم القرآن نحو كثير ، و في معاجم اللغة ، و كتب الأدب ، و البلاغة نحو كثير ، بل إنك واجدٌ في كتب أصول الفقه ، و السِّيَر ، و التاريخ ، و المعارف العامّة من أصول النحو و فروعه ، ما لا تكاد تجده في كتب النَّحو المُتداولَة "[3] . فهو إذ يدعو إلى جمع مسائل النحو فإن ذلك مدعاة إلى جمع مسائل الصرف من بطون كتب العربية ، و ذلك أن النحو و الصرف صنوان لا يفترقان في كتب الأقدمين .

3 – ما وقف عليه الباحث من مسائل ، و آراء صرفيّة جديرةٍ بالبحث و الدَّرْس.

أهمية هذا البحث :

تعود أهمية هذا البحث إلى أنه يسعى – مع غيره من الدراسات المشابهة – إلى دراسة الآراء الصَّرْفِيَّة المختلِفة التي حوتها كتب القدماء ؛ فقد حفظت لنا تراثًا كادت

(2) طبقات الشافعية – 1 / 207 .
(3) ابن الشَّجري – أمالي ابن الشَّجري – 1 / 10 ، 11 .

عوادي الأيام تعصف به ، كما أنها حوت آراء صرفيَّة لعلماء لم نجدها في كتبهم التي وصلت إلينا ، و كذا فإنها تضم بين جنباتها آراء صرفيّة لعلماء صنَّفوا كتبًا في علومٍ غير علوم اللغة ، و اشتملت مُصَنَّفاتهم على آراء لغوية مبثوثة في كتبهم ، و لم يلتفت إليها أحد .

الدِّراسات السابقة :

من الجدير بالذكر أن أقول : إن الآراء الصَّرْفِيَّة في كتب القدماء كانت – و لا تزال – هدف الدارسين و الباحثين ، يسعون وراءها سعيًا حثيثًا ، فأينما وجدوها فقد وجدوا خيرًا كثيرًا ، فكانوا أحقَّ بها و أهلها ، و قد نحا الدارسون إلى تلك الآراء و المسائل يفتشون عنها في كل ما تقع أيديهم عليه ، فكان البحث عنها في القرآن و علومه ، و في كتب الحديث و علومه ، و في كتب المعاجم ، و المجالس ، و الأمالي ، و في كتب الأدب ، و لكنَّ أحدًا – فيما نعلم – لم يبحث الآراء الصَّرْفِيَّة في كتب التراجم و الطبقات ، مع أنَّها تنطوي – مما تنطوي عليه – على علوم لغويَّة كثيرة .

و إنني في أثناء بحثي عن دراسات سابقة في موضوعي هذا ، فإنني قد وقفت على بحوث تناولت المسائل الصرفية في القرآن و علومه ، و في كتب الحديث و علومه، و في كتب المجالس و الأمالي ، و لم أقف – فيما أعلم – على بحوث تناولت الآراء الصرفية في كتاب (طبقات الشافعية الكبرى) لتاج الدين السُّبْكِيّ ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه ثمّة بحث بعنوان : (المباحث النحوية لتاج الدين السُّبْكِيّ في كتابه طبقات الشافعية)[4] للدكتور فاخر جبر مطر ، و هو في بحثه هذا يتناول الآراء النحويّة لتاج الدين السُّبْكِيّ في كتابه طبقات الشَّافعيَّة ، كما أنه قد دعا في مقدمة بحثه إلى ضرورة أن يُفرَد بحث مستقلّ يتناول بالدرس المسائل النحوية المبثوثة في الطبقات.

(4) انظر هذا البحث في : دار اليمامة للبحث و الترجمة و النشر – المجلد / 38 – و العدد / 1 ، 2 – ص / 67 : 87 – و العدد / 3 ، 4 – ص / 181 : 194 – لسنة 2002 م – و العدد / 5 ، 6 – ص / 285 : 290 – لسنة 2003 م.

و لا أغفل استفادتي منه ، و إن اختلف موضوعا البحثين ؛ فذاك في المسائل النحويَّة، و هذا في المسائل الصَّرْفِيَّة .

هذا البحث :

و بحثي هذا ، إن تشابه مع ما سبقه من بحوث في أنه يدرس الآراء الصَّرْفِيَّة إلا أنه يختلف عنها في أمور ، منها :

أ – طبيعة الكتاب الذي قام عليه البحث ، فهو من كتب الطبقات ، و كتب الطبقات – لا شك – تختلف عن كتب علوم القرآن ، و كتب علوم الحديث ، و كتب المعاجم ، و كتب المجالس .

ب – طبيعة المسائل التي يعالجها البحث ، و الآراء الواردة في تلك المسائل .

أهداف البحث :

يسعى الباحث من خلال بحثه هذا إلى تحقيق عدد من الأهداف ، و هي :

1 – تحديد بعض الآراء الصَّرْفِيَّة الواردة بطبقات الشافعيَّة الكبرى لابن السُّبْكِيّ.

2 – مناقشة تلك الآراء التي أوردها ابن السُّبْكِيّ ، و تحليلها .

3 – بيان آراء الصَّرفيِّين في كل مسألة ، و تحديد مدى موافقة ابن السُّبْكِيّ ، أو مخالفته لها .

المنهج المُتَّبَع في هذا البحث :

يتبنّى الباحث في هذا البحث المنهج الوصفيَّ القائم على التحليل ، فالباحث سيُورد المسألة الصرفيّة ، ثم يقوم بتحليلها ؛ ببيان آراء الصَّرفيِّين فيها ، ثم سيقوم بذكر رأي ابن السُّبْكِيّ في المسألة متى أفصح عنه .

خطة البحث :

لقد جاء هذا البحث في مقدمة و مبحث و خاتمة .

فأما المبحث فقد جعلته لبعض الآراء الصرفية التي أوردها ابن السُّبْكي في

طبقاته ، و قد اخترت بابًا صرفيًّا واحدًا ؛ لأبرهن به على ما يحويه الطبقات من مسائل صرفية جديرة أن تُجمع منه و تُدرس على نحو يُجَلِّي أهميتها ، و هذا الباب هو النسب.

و أما الخاتمة فقد جعلتها لما توصلت إليه من نتائج .

المصدر الذي قام عليه البحث :

عوَّل هذا البحث على كتاب (طبقات الشافعيَّة الكبرى) لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكِيّ (ت 771 هـ) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، و الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، الطبعة الأولى الصادرة عن مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه ، في سنة 1383 هـ / 1964 م . و قد جاء التحقيق في عشرة أجزاء ، جُعل الجزء الأول منها لمقدمة ابن السُّبْكِيّ ، و جُعل الجزء الثاني لتراجم الطبقتين ؛ الأولى و الثانية ، و جُعل الجزء الثالث لتراجم الطبقة الثالثة، و جُعل الجزءان ؛ الرابع و الخامس لتراجم الطبقة الرابعة ، و جُعل الجزءان ؛ السادس و السابع لتراجم الطبقة الخامسة ، و جُعل الجزء الثامن لتراجم الطبقة السادسة ، و جُعل الجزءان ؛ التاسع و العاشر لتراجم الطبقة السابعة ، و قد خُتم كل جزء بفهارس فنيّة من صنع المُحَقِّقَيْن عدا الجزء الأول من هذه الأجزاء ، فقد خلا من الفهارس الفنية.

و من الجدير بالذكر أن أقول : إن الكتاب قد صدر في طبعة ثانية ، عن دار هَجَر للطباعة و النشر ، سنة 1413 هـ / 1992 م ، و هي طبعة مُنَقَّحَة و مُصَحَّحَة كما جاء على غلاف الكتاب ، و قد حافظ المُحَقِّقَان على ترقيم صفحات الكتاب في طبعته الثانية بما يوافق صفحات الطبعة الأولى ، إلا أنهما جمعا فهارس أجزاء الطبعة الأولى في جزء مستقل ، و أضيف إليها فهارس للجزء الأول ، فصار عدد الأجزاء في الطبعة الثانية أحد عشر جزءًا .

من الآراء الصَّرفيَّة لتاج الدِّين في طبقاته الكُبرى

و أتناول في هذا المبحث بعض المسائل التي عنّت للباحث في كتاب (طبقات الشافعية الكبرى) المتعلقة بالنسب .

و أقول : إن النحاة قد اختلفوا حول مصطلح النَّسب ، فاختار سيبويه[5] – في أحد قوليه – ، و ابن عصفور[6] مصطلح الإضافة ، و اختار ابن الحاجب مصطلح المنسوب[7]، و الجمهور قد اصطلحوا على تسميته بالنَّسب[8] .

و في اللغةً : " النَّسَبُ : نَسَبُ القَرَابَاتِ ، و هو واحِدُ الأَنْسَابِ . ابن سِيدَه : النِّسْبَةُ و النُّسْبَةُ و النَّسَبُ : القَرَابَةُ ؛ و قيل : هو في الآباءِ خَاصَّةً ؛ و قيل : النِّسْبَةُ مصدرُ الانْتِسابِ ؛ و النُّسْبَةُ : الاسمُ . التهذيب : النَّسَبُ يكون بالآباءِ ، و يَكُونُ إِلَى البِلَادِ ، و يَكُونُ فِي الصِّناعة "[9] .

و في الاصطلاح : الاسم المنسوب هو الاسم " المُلحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها "[10] .

و مما تقدّم فإن الاسم قبل إلحاق الياء المشددة به يُسمى منسوبًا إليه ، و بعد إلحاقها يسمى منسوبًا ، و الياء تُسمى ياء النسب .

و للنسب أغراض ، منها ؛ " التخصيص و التوضيح ببيان وطن المنسوب أو قبيلته أو مدينته أو عمله أو جنسه أو غير ذلك "[11] .

---

(5) يقول سيبويه : " هذا باب الإضافة ، و هو باب النسبة " - الكتاب – 3 / 335 .

(6) يقول ابن عصفور : " فتسميته باب الإضافة أجود من باب النسب لعمومها و قصوره " – ابن عقيل – المساعد على تسهيل الفوائد – 3 / 351 .

(7) يقول ابن الحاجب : " المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها " الرضي – شرح شافية ابن الحاجب – القسم الأول – 2 / 4 .

(8) قال ابن عصفور : (اختلف النحويون في تسمية هذا الباب ، فمنهم من سماه بالنسب ، و منهم من يسميه الإضافة ، و هو الصحيح) . شرح جمل الزجاجي 2 / 453 .

(9) ابن منظور – لسان العرب – 1 / 755 – مادة (نسب) .

(10) الرضي – شرح شافية ابن الحاجب – القسم الأول 2 / 4 .

(11) صلاح مهدي الفرطوسي ، و هاشم طه شلاش – المهذب في علم التصريف – ص 343 .

و قد أورد ابن السُّبْكِيّ الحديث عن النَّسب ؛ من أجل الأغراض السالفة ، مع تجريد الاسم – أحيانًا – ليعرف القارئ من خلال التجريد ما طرأ من تغييرات على الاسم بعد إلحاق ياء النسب به ، و يسوق الباحث مسألتين وردتا بالطبقات و لابن السُّبْكِيّ فيهما اختيار صرفي ، و هاتان المسألتان هما :

أ – النسب إلى المنقوص إذا كان على أربعة أحرف :

يقول ابن السُّبْكِيّ : " إبراهيم بن محمد بن موسى بن هارون بن الفضل بن هارون أبو إسحاق المُطَهَّرِيّ ، السَّرَوِيّ ، بالسين المهملة و الراء المفتوحتين ، نسبة إلى سارية، بلدة من مَازَنْدَرَان ، و ربما نُسِب إليها السَّاريّ ، و المُطَهَّرِيّ، نسبة إلى مُطَهَّر، قرية من قرى سارية "[12] .

و مما تقدم يتبين لنا أن ابن السُّبْكِيّ عندما نسب إلى (سارية) قال :(سَرَوِيّ)، وهو على غير القياس كما قرَّر الصَّرفيُّون ، فالقياس يقتضي أن يأتي الاسم المنسوب من (سارية) على وجهين :

أحدهما : أن تحذف تاء التأنيث ، و كذلك يُفعل بكل اسم يُنسب إليه و آخره تاء التأنيث، و في ذلك يقول ابن يعيش : " فإذا نسبت إلى اسم في آخره تاء التأنيث حذفتها لا يجوز غير ذلك "[13]، ثم تُحذف ياء المنقوص؛ لأن ياء المنقو " إذا كانت رابعة فإن الباب فيه عند سيبويه حذف الياء لالتقاء الساكنين، تقول في (قاضٍ)، و (رامٍ)، و رجل يسمى (يَرْمِي): (قاضيّ)، و (راميّ)، و (يَرْمِيّ) "[14]، و على هذا فإن النسب إلى (سارية) يكون (ساريّ)، و هذا هو الأفصح و الأقيس. و هو ما أشار إليه ابن السُّبْكِيّ بقوله : (و ربما نُسِب إليها السَّاريّ).

الثاني : ذكر ابن يعيش[15] أن ياء المنقوص تقلب ألفًا ، ثم تُضاف ياء النسب

([12]) – طبقات الشَّافعيّة – 4 / 263 .
([13]) ابن يعيش – شرح المفصل – 3 / 442 .
([14]) ابن يعيش – شرح المفصل – 3 / 453 .
([15]) انظر رأيه في : شرح المفصل 3 / 454 .

و تُقلب الألف واوًا و يُفتح ما قبلها، ؛ فيصير الاسم المنسوب هكذا : (سارَوِيّ)، و هذا الوجه عدّه سيبويه شاذًّا ، يقول أبو حيان : " و إن كان رباعيًّا – يعني المنقوص – جاز حذف الياء و قلبها واوًا ، فقيل : قاضيّ و قاضويّ ، و يَغْزىّ و يَغْزَوِيّ ، و القياس فيه عند سيبويه الحذف ، و أما القلب فمن شواذ تغيير النسب ، و كذا قال أبو عمرو حانويّ عنده شاذ "[16] ، و هذا الوجه لم يذكره ابن السُّبْكِيّ .

و قول ابن السُّبْكِيّ : (السَّرَوِيّ ، بالسين المهملة و الراء المفتوحتين ، نسبة إلى سارية) فليست على قياس وجه من الوجهين السابقين و إنما وردت على نحو ما سُمع في النسب إلى البادية ؛ فقد أشار النحاة إلى أنه سُمع (البدويّ) نسبة إلى (البادية)، و (عُلْويّ) نسبة إلى (العالية)[17] . وبالجمع بين ما أورده ابن السُّبْكِيّ، و ما أورده النحاة ، يمكننا أن نقول : إن النسبة إلى (سارية): (سَرَوِيّ) مثلها مثل النسبة إلى (بادية): (بَدَوِيّ)، على غير قياس.

ب – النسب إلى ما كان على وزن (فَعيل) صحيح اللام :

يقول ابن السُّبْكِيّ : " أمَّا المَنِيعيّ فنسبة إلى جده مَنِيع بن خالد ، و أمَّا الحاجّيّ فلغة العجم في النسبة إلى مَن حجّ ، يقولون للحاجّ إلى بيت الله الحرام : حاجّيّ "[18] .

فقول ابن السُّبْكِيّ : (المَنِيعيّ فنسبة إلى جده مَنِيع بن خالد) ، فإن هذه النسبة، قد وردت على مذهب سيبويه و المبرّد – في أحد قوليه – لأن سيبويه ذهب إلى أن الاسم إذا كان على وزن (فُعيل) أو (فَعيل) و هو صحيح اللام فالنسبة إليه بإبقاء الياء و إضافة ياء النسب، فتقول في(قُرَيش): (قُرَيشيّ)، وتقول في(ثقيف): (ثَقِيفيّ)، و عدّ سيبويه حذف الياء شاذًّا[19]، في حين ذهب المبرّد إلى جواز حذفها؛ قياسًا

(16) أبو حيان – ارتشاف الضرب – ص 604 ، 605 .
(17) انظر تفصيل ذلك في : الكتاب 3 / 335 ، 336 ، و شرح جمل الزجاجي 2 / 468 .
(18) طبقات الشّافعيّة – 4 / 299 .
(19) انظر رأي سيبويه : الكتاب – 3 / 335 : 338 ، 381 .

على ما سُمع من ذلك ، فيقول : " و اعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، و كانت الياء ساكنة ، فحذفها جائز "[20]، فعلى رأي المبرّد يجوز أن نقول في (ثقيف): (ثقيفيّ)، و (ثققيّ)، و في ذلك يقول أبو حيَّان: " و تسوية المبرّد بين فُعَيل و فَعيل ليست جيدة إذ سُمع الحذف من فُعَيل كثيرًا و لم يُسمع من فَعيل إلا في بني ثقيف "[21]، و على ما سبق يكون تاج الدين السُّبْكِيّ، قد أورد النسبة إلى (منيع) على ما ذهب إليه سيبويه من إثبات ياء (فَعيل) صحيح اللام ، و لم يذكر جواز حذفها، و لو كان يجيز حذفها لأشار إلى ذلك ، و لكنه لم يفعل.

و أنتقل الآن إلى قول ابن السُّبْكِيّ: (و أمَّا الحاجِّيّ فلغة العجم في النسبة إلى من حجّ ، يقولون للحاجّ إلى بيت الله الحرام حاجِّيّ) ، ففي القول السابق يشير ابن السُّبْكِيّ إلى أن النسبة إلى (حاجّ) بإضافة ياء النسب إنما هو من لغة العجم ، و ليس على لغة العرب ، و ذلك أن العرب جعلت وزن فاعل دالًّا على النسب إذا أريد به صاحب الشيء ، يقول سيبويه: " و أمّا ما يكون ذا شيء و ليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون فاعلًا "[22] ، و على هذا فيكون (الحاجّ) اسم منسوب ، و يعني: ذا حج.

جـ – النسب إلى اسم رُكِّب تركيبًا مزجيًّا:

يقول ابن السُّبْكِيّ : " عوض بن أحمد الإمام أبو خلف الشَّرواني من مدينة شَرْوان بفتح الشين المعجمة بعدها راء ثم واو ثم ألف ثم نون، من بلاد دَرْبَنْد، يُنْسَب إلى كسرى أنو شَرْوان"[23].

و (أنو شَرْوَان) مركبٌ تركيبَ مزجٍ ، و مذهب الخليل و سيبويه حذف الثاني و النسب إلى الأول فـ " كان الخليل يقول : تُلقي الآخر منهما كما تُلقي الهاء من حمزة

([20]) المبرّد – المقتضب – 3 / 133 .
([21]) أبو حيان – ارتشاف الضرب – 2 / 616 .
([22]) سيبويه – الكتاب – 3 / 381 .
([23]) طبقات الشَّافعيّة – 7 / 255 .

و طلحة ؛ لأن طلحة بمنزلة حَضْرَموت "[24] ، و إلى هذا – أيضًا – ذهب المبرّد ، فقال : " اعلم أنك إذا نسبت إلى اسمين قد جُعِلا اسمًا واحدًا فإنما النسب إلى الصدر منهما ، و ذلك قولك في النسب إلى بَعْلَبَك : بَعْلِيّ "[25] ، و على هذا المذهب يكون النسب إلى (أنو شَرْوَان) : (أنويّ) ، و هذا ما لم يرد ، في حين " أجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها ، فتقول في بَعْلَبَكّ: بَعْلِيّ أو بَكِّيّ ، و في تأبط شرًّا : تأبُطيّ أو شرّيّ "[26].

و أجاز الأخفش النسبة إلى الجزأين، فيقول في(بلال أباذ): (بلاليّ أباذيّ)[27].

و من ذلك قول الشاعر :

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلِ الذي أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ[28]

فـ (رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً) نسبة إلى (رَامَهُرْمُز).

و على هذا يكون صاحب الطبقات قد اختار رأي الجَرْمي في النسب إلى أنو شَرْوَان.

خاتمة

و يصل الباحث إلى عرضٍ لأهمّ ما توصل إليه من نتائج بعد بحثه هذا ، و تتلخص فيما يلي :

1 – و قف الباحث على عدد من المباحث الصَّرفيَّة بكتاب (طبقات الشافعية الكبرى)، و قد تنوعت هذه المباحث ما بين ما يتعلق بتصريف الأفعال، و المصادر، و المشتقات، و الإعلال، و الإبدال، و التصغير، و النسب، و غير

(24) سيبويه – الكتاب – 3 / 374 .
(25) المبرد – المقتضب – 3 / 143 .
(26) الرّضي الاستراباذي – شرح شافية ابن الحاجب – 2 / 72 .
(27) انظر رأي الأخفش في : الهمع 2 / 193 ، الارتشاف 2 / 601 .
(28) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 2 / 332 ، و شرح شافية ابن الحاجب 2 / 72 ، و شرح شواهد الشافية ص 115، و المقرب 2 / 58 ، و شرح جمل الزجاجي 2 / 457 . و في شرح جمل الزجاجي (الورق) مكان (الرزق) .

ذلك من مباحث الصرف، و إن كان بحثي هذا لم يتناول سوى مبحث النسب ، و ذلك لأن هذا النوع من الأبحاث لا يتسع لتناول هذه المباحث كلِّها.

2 – تابع ابنُ السُّبْكِي سيبويه في النسبة إلى الاسم على وزن (فَعيل) صحيح اللام، فقال، في (مَنيع): (منيعيّ) كما قال سيبويه في (ثَقيف) : (ثقيفيّ).

3 – تابع ابنُ السُّبْكِيّ الجرميَّ في النسبة إلى الاسم المُرَكَّب تركيبًا مزجيًّا ، فقال في النسبة إلى (أنو شَرْوان): (شَرْوانيّ) .

و يجدر بالباحث أن يوصي في نهاية بحثه بضرورة جمع مسائل اللغة من كتب الأقدمين ، في العلوم المختلفة ، ففي تلك الكتب علوم لغوية جديرة بالبحث و الدَّرْس.

المراجع

1 – الأَزْهَريّ / خالد بن عبد الله الأَزْهَريّ .

شرح التصريح على التوضيح – تحقيق / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط 1 – 1421 هـ / 2000 م .

2 – ابن تَغْري بَرْدِي / يوسف بن تَغْري بَرْدِي .

أ – المنهل الصافي و المُستوفَى بعد الوافي – تحقيق / الدكتور محمد محمد أمين – مركز تحقيق التراث – القاهرة – 1993 م .

ب – النجوم الزاهرة في نجوم مصر و القاهرة – طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب – (د . ت) .

3 – ابن جني / أبو الفتح عثمان بن جني .

د – المنصف – تحقيق / إبراهيم مصطفى ، و عبد الله أمين – إدارة إحياء التراث القديم – القاهرة – ط 1 – 1373 هـ / 1954 م .

4 – حاجّي خليفة / مصطفى بن عبد الله .

كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون – تحقيق / محمد شرف الدين يالتقايا ، و رفعت بيلكه الكليسي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – (د . ت) .

5 – ابن حجر العَسْقَلانيّ / أحمد بن علي .
أ – الدرر الكامنة – دار إحياء التراث العربي – بيروت – (د . ت) .
ب – فتح الباري بشرح صحيح البخاري – تحقيق / عبد القادر شيبة الحمد – الرياض – ط 1 – 1421 هـ / 2001 م .
6 – أبو حيَّان الأندلسيّ / أثير الدين محمد بن يوسف بن علي .
ارتشاف الضرب من لسان العرب – تحقيق / الدكتور رجب عثمان محمد – مراجعة / الدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط 1 – 1418 هـ / 1998 م.
7 – حسين / محمد الصادق حسين .
البيت السُّبْكِيّ – دار الكاتب المصري – القاهرة – ط 1 – 1948 م .
8 – الذَّهبي / شمس الدين محمد بن أحمد .
المعجم المختص بالمحدِّثين – تحقيق / الدكتور محمد الحبيب الهيلة – مكتبة الصديق – الطائف – ط 1 – 1408 هـ / 1988 م .
9 – الرَّضي الاستراباذي / محمد بن الحسن .
شرح شافية ابن الحاجب – تحقيق الأساتذة / محمد نور الحسن ، و محمد الزفراف ، و محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت – 1402 هـ / 1982 م.
10 – الزَّبيدي / السيد محمد مُرتضَى الحُسَينيّ .
تاج العروس – تحقيق / عبد الستار أحمد فراج – مطبعة حكومة الكويت – الكويت – (د . ت) .
11 – الزِّرِكْلِيّ / خير الدين الزِّرِكْلِيّ .
الأعلام – دار العلم للملايين – بيروت – ط 15 – 2002 م .
12 – سيبويه / أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر .
الكتاب – تحقيق و شرح / عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط 2 – 1402 هـ / 1982 م .
13 – السُّيوطي / عبد الرحمن جلال الدين .
أ – حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط 1 – 1387هـ / 1967 م .

ب – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – تحقيق و شرح / الدكتور عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت – 1400 هـ / 1980 م .

14 – ابن الشَّجَري / هبة الله بن علي بن محمد .

أمالي ابن الشجري – تحقيق / الدكتور محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط 1 – 1413 هـ / 1992 م .

15 – ابن عُصفور / أبو الحسن علي بن مؤمن .

أ – شرح جمل الزجاجي – تحقيق / فواز الشعار – إشراف / الدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – ط 1 – 1419 هـ / 1998 م .

ب – مُثُل المقرب – تحقيق / صلاح سعد المليطي – دار الآفاق العربية – القاهرة – ط 1 – 1427 هـ / 2006 م .

جـ – الممتع في التصريف – تحقيق / الدكتور فخر الدين قباوة – دار المعرفة – بيروت – ط 1 – 1407 هـ / 1987 م .

16 – ابن العماد / شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد .

شذرات الذهب في أخبار من ذهب – تحقيق / محمود الأرناؤوط – دار ابن كثير – دمشق – ط 1 – 1406 هـ / 1986 م .

17 – الفرطوسي و شلاش / صلاح مهدي الفرطوسي ، و هاشم طه شلاش .

المهذب في علم التصريف – مطابع بيروت – لبنان – ط 1 – 1432 هـ / 2011 م .

18 – ابن قاضي شُهْبَة / أبو بكر بن أحمد بن محمد .

طبقات الشافعية – تحقيق / الدكتور الحافظ عبد العليم خان – دائرة المعارف العثمانية – الهند – ط 1 – 1398 هـ / 1978 م .

19 – القَلْقَشَنْدي / أبو العباس أحمد القَلْقَشَنْدي.

صبح الأعشى – دار الكتب الخديوية – المطبعة الأميرية – القاهرة – 1331 هـ/1913م.

20 – ابن كثير / عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير .

البداية و النهاية – مكتبة المعارف – بيروت – ط 1 – 1408 هـ / 1988 م .

21 – المبرِّد / أبو العباس محمد بن يزيد .

ب – المُقتضَب – تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

– القاهرة – ط 3 – 1415 هـ / 1994 م .

22 – ابن مَنظور / أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم .

لسان العرب – دار صادر – بيروت – (د . ت) .

23 – ابن يَعيش / أبو البقاء موفَّق الدين بن يعيش .

شرح المُفَصَّل للزمخشري – قدّم له و وضع هوامشه و فهارسه / الدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – ط 1 – 1422 هـ / 2001 م .